أَعَاريْب الطَّبَرِيّ وأبي حيَّان بين المَعْنَى والقاعِدَة النَّحويَّة

❖ الدكتور: ميسَّر عذيمان السَّاري ـ محاضر في قسم اللغة العربية (الدراسات العليا) جامعة الفرات ـ فرع الحسكة

الملخص

يقوم البَحْث على استقصاء بعض أشكال التنازع بين المَعْنَى والصِّنَاعة النَّحويّة لدى الطَّبَرِيّ وأبي حيان الأندلسيّ اللذين اتَّخذا النَّحو أداةً من أدواتِ فهم الأبعاد والمقاصد الدلالية لآي الذِّكر الحكيم. اشتمل البَحْث على مقدمةٍ عرَّفت المَعْنَى والقاعِدَة النَّحويَّة، وأكَّدت تبعيَّة القَاعِدَة للمعنى، ولا سيما في ميدان التَّفْسِير المحفوف بالقداسة، وعنه تصدر الأحكام في كل ميادين الحياة، وبينت أهمية البَحْث وجديده، ومنهجه، وأهمَّ الدِّراسات في هذا المضمار.

وقد انتقى البَحْث نماذجَ للمُساجلة بين المَعْنَى والقاعِدَة النَّحويَّة في أَعَاريْب هذين المُفَسِّرينَ، وكان المَعْنَى أوَّلًا في عملهم التَّحْليليّ، تليه القَاعِدَةُ النَّحويَّةُ تحميه، وتدعمُه، وقد تكونُ مقصودةً لذاتها، فترى الخلافَ النَّحويّ على أشدِّه في كتُب التَّفْسِير خلافًا لما تعهَّدا به من الاقتصار على ما هو ضروريٌّ من النَّحو لخدمة المَعْنَى، وانتهى البَحْث بثبتٍ بالمصادرِ والمراجِعِ التي انتقى منها مادته.

الكلماتُ المِفتاحيَّة: المَعْنَى ـ القاعِدَة النَّحويَّة ـ أَعَاريْب.

المقدمة:

اللُّغَة أوضح النُّظم الإشارية في عمليَّة التَّوَاصُل الاجتماعي، والمَعْنَى هو الهدف المنشود من مجموع أركان هذا التَّوَاصُل، وكل متكلم يحاول إيصال رسالته لمخاطبه واضحة المعاني لا لبس فيها ولا غموض بأقل قدر من الجهد والكلمات، "والذي يهب المَعْنَى لكل تجربة إنما هو السِّيَاق[1]"، ويتلازم المَعْنَى والقاعِدَة النَّحويَّة ليشكلا وجهين لعملة واحدة وعلاقتهما وثيقة جدًّا منذ بدء الدَّرس النَّحويّ، ولشدة تطالبهما يتعذَّر الفصل بينهما في حال من الأحوال.

ويرى بعض المُختصين أنَّ " المَعْنَى المُشكلة المَركزيَّة في اللُّغَة يلقى إهمالًا من أكثر العُلوم صلةً به [2] "، ويأتي الإعْرَاب تابعًا له حتى قال النُّحَاة: **الإعْرَاب فرع المَعْنَى**. المَعْنَى بأنواعه المتعددِّة : الوظيفيّ، والمعجميّ، والمقاميّ. لكن هذه العلاقة بينهما لم تكن على ما يرام في بعض الأحيان، وعند بعض النُّحَاة والمُفَسِّرينَ والمُعربين ، فبرزت أَعَاريْب نحَتْ نحْو القَاعِدَة على حساب المَعْنَى، فبَدَتْ وَعِرَةً فجَّةً لكثرة ما اعتراها من تقليب وتأويل ، وإلحاح في استنباط ما يحتمله الشَّاهد من أوجه التّحليل النَّحويّ، وقد كان " مذهب الكوفيين أقلَّ تكلفًا في حمل النَّصّ القرآني على ظاهره من مذهب البصريين الذي يقومُ على التَّمحُّل والتَّكلُّف في كثير من المواطن ؛لأنَّ هذا النَّصّ يخالفُ ظاهرُه أصولَهم[3]". على أنَّ ثمَّة أشكالًا كثيرةً من الأَعَاريْب رُدَّت لإفسادها المَعْنَى، أو لإخلالِها ببعض جوانبه، وهذا يؤكِّدُ " أنَّ للنَّحو علاقةً وطيدةً بالمَعْنَى، فالجانبُ الدلاليُّ هو نقطة الالتقاء بينهما، وما كانت العربُ لتجزعَ من اللَّحن في الإعْرَاب لو لم يكن مُؤدِّيًا إلى فَسَاد المَعْنَى[4]".

وللمعنى في كتُب التَّفْسِير اختلافٌ عمَّا سواه من النُّصُوص العَرَبيَّة الأخرى، وقد سُمِّي تفسيرًا تمييزًا له من سائر أشكال الشَّرح. والذي يتصدَّى لتفسير كتاب الله تعالى ذو اطِّلاع موسوعيّ بكل ما يتَّصل به، وقد بين ذلك أبو حيَّان (تـ 745هـ) في تعريف التَّفْسِير بقوله:" عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ بِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ، وَمَدْلُولَاتِهَا، وَأَحْكَامِهَا الْإِفْرَادِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِيَّةِ، وَمَعَانِيهَا الَّتِي تُحْمَلُ عَلَيْهَا حَالَةَ التَّرْكِيبِ، وَتَتِمَّاتٍ لِذَلِكَ[5]". فالمُفَسِّر نحويٌّ من الطِّراز الأوَّل عالمٌ بالقِرَاءَات بكلِّ أنواعها ملمٌّ بعلوم القرآن مدركٌ للبنَى الصَّرفية شاذِّها ومطَّردها، عالمٌ بالحقيقة والمجاز، متمكِّنٌ من سائر فروع البلاغة، ضليعٌ بسنن العرب في كلامها، لديه قدرةٌ فائقةٌ في فنون الحوار والمناظرات، متسلِّحٌ بكلِّ الأدوات التي تخوِّله خوضَ غمارِ فهم قُصُود الحَقِّ سبحانه وتعالى، وهذا يسهمُ في إثراء المَعْنَى، والتَّوسع فيه وتقليبه على الوجوه المُختلفة، ويجعلُ للأَعَاريْب المتعدِّدة والمتنوِّعة مهمةً كبرى في إنتاج الدَّلالة.

---

1 - أوغدن وريتشاردز: معنى المعنى (دراسة لأثر اللغة في الفكر والعلم والرمزية) ترجمة: كيان أحمد يحيى، دار الكتاب الجديدة المتحدة (د ت)،283. وقصد بذلك الفلسفة التي عنيت به.

2- السابق، 46.

3 - الحموز، عبد الفتاح أحمد: التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، (د ت)، 2: 1461-1462.

4 - الناصري، غانم هاني كزار: تجاذب المعنى والصناعة النحوية في القرآن الكريم، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد (24)، العدد الثاني، حزيران، 2017م، ص 8 من البحث.

5 - أبو حيان: محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي: البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمَّد جميل، دار الفكر، بيروت ط (1): 1420 هـ، 1: 36.

وليست دراستنا المتواضعة هذه جديدة كل الجدة في موضوعها ، بل سبقت بدراسات ومؤلفات عنيت بالعلاقة بين القَوَاعِد النَّحويّة والمَعْنَى في شتى ميادين اللُّغَة والأدب ممَّا يصعب حصره، وهذا بحد ذاته مشكلة أمام البَحْث والباحث، فالكتابة في موضوع مطروق تفقد جدتها إن اقتصرت على تكرار ما قاله الآخرون ووصفه دون محاكمة، وتكمن أهمية البَحْث في أن " أية محاولة لتفسير النَّصّوص ودراستها في التُّراث الإسلامي يجب أن تضع في الاعتبار أعمال المُفَسِّرينَ في القديم والحديث.[1]".

وثمَّة دراساتٌ تقاطعتْ عناوينُها مع هذا البَحْث مع اختلاف واضحٍ في الطَّرح وكيفيةَ المُعالجة، منها: **المَعْنَى والقَاعِدَة النَّحويّة** للأستاذ الدكتور محمود حسن الجاسم في مجلة جامعة أم القرى الجزء 17، العدد 32، للعام 1425هـ. قَصَرَهُ على النُّحَاة، وعرّج على بعض أَعَارِيْب المُفَسِّرينَ. و**تجاذب المَعْنَى والصِّنَاعة النَّحويّة في القرآن الكريم** للدكتور غانم هاني كزار النَّاصري، في مجلة العلوم الإنسانيَّة لجامعة بابل، في المجلد 24، عدد حزيران 2017م، سلَّط الضَّوء باختصار على الجُمْلة وشبه الجُمْلة. و**مصطلح المَعْنَى عند النَّحويّين وأثره في الدَّرس اللُّغوي** للدكتور عبد الغني الزَّيتوني، مجلة ذخائر اللُّغَة المجلد 3 العدد 2 ديسمبر 2022م. وكان مختصرا كسابقه إذ لم يتجاوز 14 صفحة. ورسالة دكتوراه بعنوان: **القاعِدَة النَّحويَّة بين الصِّنَاعة والمَعْنَى في مصنفات أبي علي الفارسي**، للدكتور: حسين عبود الكروط. نوقشت في جامعة دمشق 2019م.

أمَّا جديدُ بحثنا فهو تسليطُ الضَّوء على تنازُع المَعْنَى والصِّنَاعة عند هذين المُفَسِّرينَ: الأثري والظَّاهري. ولم يسلِّم بكل ما قالاه، بل حاورهما، وبيَّن تمحُّلهم وميلهم خلف أغراضهم الشَّخصية ومدارسهم الفكريَّة والعقديَّة، وعدم اقتصارهما على الضَّروري من النَّحو كما وَعَدا.

وقد اعتمد البَحْث على الطَّريقة العلميَّة للبحث (scientific Method). التي تجمعُ بين الطَّريقتين الاستقرائيَّة والاستنتاجيَّة، كما مزَج بين نوعين من النَّقل من المَصَادر والمَرَاجع فتارةً نقل النَّصّ حرفيًّا ليأنسَ القارئُ بالسَّماع المباشر من المؤلِّف، وتارةً أعاد الصِّياغة طلبًا للاختصار مع المحافظةِ على مُراد المؤلِّف، ولم يفته الإشارةُ إلى أعاريبِ ابنِ عَطيَّة والزَّمخشَريّ وغيرهما إغناء للبحث وتوضيحًا للصُّورة.

المَعْنَى والقَاعِدَة النَّحويّة:

أوَّلًا المَعْنَى: جاء في لسان العرب: "ومَعْنى كلِّ شَيْءٍ: مِحْنَتُه وحالُه الَّتِي يَصِيرُ إِلَيْهَا أَمْرُه.... والتَّفْسِير والتَّأْوِيل واحدٌ. وعَنَيْتُ بِالْقَوْلِ كَذَا: أَردت. ومَعْنَى كُلِّ كلامٍ ومَعْنَاتُه ومَعْنِيَّتُه: مَقْصِدُه، وَالِاسْمُ العَنَاء. يُقَالُ: عَرَفْتُ ذَلِكَ فِي مَعْنَى كلامِه، ومَعْنَاةِ كَلَامِهِ، وَفِي مَعْنِيِّ كلامِه[2]".

أمَّا في الاصطلاح فهو" الماهيَّة. والماهيَّة ملتبسة بالأشياء تكتسب عن طريق الملاحظة والتَّفرقة بين الصِّفَات الجزئيَّة والعرضيَّة والصِّفَات المشتركة[3]". وبعبارة أخرى هو :" الدِّلالات التي يتصوَّرها الذِّهنُ عند سماعه الألفاظ اللُّغوية، أو عند قراءة الكلام المكتوب[4]". وما الألفاظ إلا شكلٌ من أشكال التَّعبير عن المَعْنَى، ولابد من معرفة عناصر المَعْنَى، وهي " مكوَّنة من المقام ، أو ما يُسمى بالسِّيَاق الخارجي ومُكونة من السِّيَاق اللُّغوي معاني المفردات والصِّيَغ الصَّرفية وعناصر النظام النَّحويّ

1 - المالكي، محمَّد: دراسة الطبري للمعنى من خلال تفسيره: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1417هـ، 1996م، 150.
2 - ابن منظور، محمَّد بن مكرم: لِسَان العَرَبِ، دار صادر، ط (3)، بيروت، لبنان، 1994م. (عني)
3 - ناصف، مصطفى: نظرية المعنى في النقد العربي، دار الأندلس، ط (2)،1981م، ص 72.
4 - الجاسم، محمود حسن: المعنى والقاعدة النحوية، مجلة جامعة أم القرى، ج17، العدد 32، ص 511.

على صعيد الجُمْلة يُضاف إليها دلالات الجُمل وتفاعل بعضها ببعض على صعيد الكلام أو النَّصّ، ومكون أيضًا من المتلقي الذي يزداد دوره في تشكيل المَعْنَى كلَّما ارتقى الأسلوب بفنيَّته[1]" .

ثانيًا: القَاعِدَة النَّحويّة:

القَاعِدَة في اللُّغَة: أصْلُ الأُسِّ، وقَوَاعِدُ البيتِ إسَاسُهُ. وفي التَّنزيلِ العَزِيْزِ [وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيْم القَوَاعِد مِنَ الْبَيْتِ] {البَقَرَة: 127}. ويُقَالُ للفَسِيْلَةِ إِذَا صَارَ لها جِذْعٌ: قد قَعَدَتْ، وفي أرضِ فلانٍ من القاعِدِ كذا وكذا أصْلًا [2].أمَّا في الاصْطِلَاحِ فهي:" قضيَّةٌ كليَّةٌ منطبقةٌ عَلَى جَمِيْعِ جُزئياتِها [3]". وهَذَا التَّعْرِيْفُ يندرجُ تَحْتَه كلُّ ما يُطْلَقُ عليه قَاعِدَة في جَمِيْعِ العُلُومِ كالقَاعِدَة الأصوليَّة: "الأَمْرُ يقتضي الوجوبَ"، والقَاعِدَة الفقهيَّة: "لا ضَرَرَ ولا ضِرارَ"، والقَاعِدَة النَّحويَّة: "الفاعلُ مَرْفُوعٌ". وَقَدْ اسْتقى النُّحَاة قَوَاعِدَهُم من أفواهِ العَرَبِ الَّذِين كانوا يتكلَّمون وِفْقَ ضوابطَ راسخَةٍ في أَذْهَانِهم أخذوها عمَّن يُحِيْطُون بهم، ولمَّا ظَهَرَتْ بعضُ مَظَاهِرِ فَسَادِ هَذِهِ المَلَكَةِ، ودَخَلَ غيرُ العَرَبِ في دينِ الله تَعَالَى احْتيجَ إِلَى وضعِ قوانينَ ناظمةٍ للكَلَامِ حفاظًا عَلَى لُغَةِ العَرَبِ لغةِ الدِّين الجَدِيْدِ، وللوصول إلى المَعْنَى الدَّقيق.

وَقَدْ نصَّ سِيْبَوَيْهِ (تـ 180هـ) في كتابِهِ الَّذِي يُعدُّ أَوَّلَ مؤلَّفٍ وَصَلَ إلينا في هَذَا المَجَال على ذلك فقال: "وكلُّ هَذَا عَلَى ما سَمِعْنا العَرَبَ تَتكلَّمُ به رفعًا ونصبًا.... وكذا سمعْنا العَرَب تُنشد، أو تقولُ" [4]، وتابعه ابن جِنِّيْ(تـ 392هـ) بهَذَا عِنْدَما عرَّف النَّحو بأنَّه:" انتحاءُ سَمْتِ كَلَامِ العَرَبِ في تصرُّفه من إعرابٍ وغيرِه كالتَّثنيةِ والجَمْعِ والتَّحقيرِ والتَّكسيرِ والإضَافةِ والنَّسبِ والتَّرْكِيْبِ وغير ذَلِك، ليلحقَ منْ ليسَ منْ أهلِ اللُّغَة العَرَبيَّة بأهلِها في الفَصَاحَةِ، فينطُقَ بها"[5].

ونَحَا المُفَسِّرون هَذَا النَّحْوَ، فعدَّوا القَوَاعِد النَّحويّةَ المسْتنبطَةَ ممَّا اطَّرد من كَلَامِ العَرَبِ عَامِلًا مُؤثرًا في عملِهم التَّحْلِيْليّ ، " وإذا اقتصر الوجهُ النَّحويّ على مخالفة الصِّنَاعة النَّحويّة دون الإخلال بالمَعْنَى ضعُف ، فكان مدعاة لردِّه من بعض أعلام المُفَسِّرينَ ؛ إذ يتنافى مع رشاقة النَّصّ القرآني[6]"، وَقَدْ حَرَصَ أبو حيَّان عَلَى القاعِدَة النَّحويَّة في عملِهِ التَّحْليليّ، فلم يجزْ هدْمَها أو خرقَها أو الذُّهول عَنْهَا، ولم يقبلْ أيَّ تحْليلٍ تأبَاهُ القَوَاعِد، ولم يرتَضِ في كثيرٍ من المواطن تحْليلَ من ضَعُفَتْ لديه القُدرةُ عَلَى التَّحْلِيْل النَّحويّ، فنعت أبا عبيدة بالضَّعف في علم النَّحو مع اعترافه بفضله في اللُّغَة إذ ما فتئ ينقل عنه، فقال: " وَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ لَا يُحْسِنُ النَّحْوَ، وَإِنْ كَانَ إِمَامًا فِي اللُّغَاتِ وَأَيَّامِ الْعَرَبِ"[7] كما استعمَلَ تعبيْرَ "ينقاسُ، ولا ينْقاسُ" في الدَّلَالَة عَلَى شُيوعِ الظَّاهرةِ أو عدَمِهِ، وبالتَّالي يُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ قَوَاعِدَ يُبْنَى عَلَيْهَا أو لا[8]، " ولم يكن مقلدًا ، ولم يكن متابعًا كل المتابعة لأحد إنَّما ينظرُ في المسألة نظرة تمحيصٍ وتدقيق فيأخذ برأي أحدهم إن وافق الدليل ، ويرفض الآخر لما فيه من الخلل ويختار من المذاهب ما وافقه السماع وشهد له سواء كان مذهبًا بصريًّا أم كوفيًّا[9]".

وَقَدْ أخذتِ القاعِدَة النَّحويَّة شكْلين: يتعلَّقُ أحَدُهما بالأَبْوَابِ النَّحويّة، ويتعلَّقُ الآخَرُ بقَوَاعِد التَّوجِيْه الَّتِي كَانَت معاييرَ في ذهْنِ النَّحويّ أو المُفَسِّر في التَّعاملِ مع الوَجْهِ النَّحويّ، ولا تخصُّ بابًا

1 - السابق، ص 517-518.
2 - لِسَان العَرَبِ، (قعد).
3 - الجرجاني، علي بن محمَّد: التَّعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (1)، 1403هـ، 1983م، 177.
4 - سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي: الكِتاب، تح: عبد السلام هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (3)، 1408 هـ، 1988 م.1: 327، 432، و3: 229، 353، 548، 644.
5 - ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص تح: محمَّد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م، 1: 35.
6 - السَّاري، ميسَّر: أثر النمط التركيبي المعجز في اختيارات أعلام المفسرين النحوية، مجلة التراث العربي، العددان 169- 170، صيف 2023م، ص 60.
7 - أبو حيان: محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي: البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمَّد جميل، دار الفكر، بيروت ط (1): 1420 هـ.، 1: 41، 224و2: 43، و3: 115، و: 5: 273.
8 - السابق، 1: 34، 477، 556.
9 - البدر، بدر بن ناصر: اختيارات أبي حيان الأندلسي النحوية في البحر المحيط، مكتبة الرشد، الرياض، 1420هـ، 2000م، 862-863.

بعينِهِ. وسنقتصر على نماذج من قواعد الأبواب، وهي القَوَاعِد الَّتِي تُواجهُنا في كُتُبِ التَّنظيرِ النَّحويّ ذات الصِّبغَةِ التَّعليميَّةِ بَدْءًا بكتابِ سِيْبَوَيْهِ ،وانْتِهَاءً بالمؤلفات النَّحويّة في مراحلِ التَّعليم حتَّى عصرِنا الحاضِرِ كتلكَ الَّتِي تَنْدرجُ تَحْتَ بابِ المُبتدأ أو الخَبَرِ أو الفِعْلِ أو الفَاعِلِ أو المَفْعُولِ بهِ[1]، وقواعد الإضمارِ ذكرا وحذفا والنعت والعطف وعمل المَصْدَر والاعتراض والحال والتَّضمين في الحروف والأفعال وغيرها، وهذه بعض القَوَاعِد التي قدمت نماذج من الأَعَاريْب يتنازعها المَعْنَى والقاعِدَة النَّحويَّة

القَاعِدَة الأولى: الأصلُ عَدَمُ الإضْمَارِ: وهي قاعدة سار عليها النُّحَاة والمُفَسِّرون، ففي حال وجود أكثر من وجه إعرابي للوصول إلى المَعْنَى تقدم الوجوه التي تكتفي بالملفوظ من التركيب على ما يفْتَرِضُ محذوفًا موافقة لهذه القَاعِدَة. قال تَعَالَى: [قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِك مْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ] {آلُ عِمْرَانَ: 15}. انْطَلَقَ الطَّبَرِيّ (تـ 311هـ)من قَاعِدَة: عَدَمُ الإضْمَارِ أَرْجَحُ من الإضْمَارِ [2] في تَوْجِيْه انْتِهَاءِ الاسْتفهَامِ والمَعْنَى المترتب عليه ، فقال :"اخْتَلَفَ أَهْلُ العَرَبيَّة فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي تَنَاهَى إِلَيْهِ الِاسْتِفْهَامُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ{الفراء[3] (تـ 207هـ)}: تَنَاهَى ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ: (مِنْ ذَلِكُمْ) ، ثُمَّ ابْتَدَأَ الْخَبَرَ عَمَّا لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ، فَقِيلَ: لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا، فَلِذَلِكَ رَفَعَ الْجَنَّاتِ، وَمَنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ، لَمْ يُجِزْ فِي قَوْلِهِ: (جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارَ) إِلَّا الرَّفْعَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ غَيْرُ مَرْدُودٍ عَلَى قَوْلِهِ بِخَيْرٍ، فَيَكُونُ الْخَفْضُ فِيهِ جَائِزًا، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ خَبَرًا مُبْتَدَأً عِنْدَهُمْ، فَفِيهِ إِبَانَةٌ عَنْ مَعْنَى الْخَيْرِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يَقُولَ لِلنَّاسِ: أَؤُنَبِّئُكُمْ بِهِ؟ وَالْجَنَّاتُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مَرْفُوعَةٌ بِاللَّامِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ: (لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ) ، وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ بِنَحْوِ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنْ جُعِلَتِ اللَّامُ الَّتِي فِي قَوْلِهِ لِلَّذِينَ مِنْ صِلَةِ الْإِنْبَاءِ {متعلقان بالفعل أُؤُنَبِّئُكُمْ } جَازَ فِي الْجَنَّاتِ الْخَفْضُ وَالرَّفْعُ: الْخَفْضُ عَلَى الرَّدِّ [البدل]عَلَى الْخَيْرِ ، وَالرَّفْعُ عَلَى أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: لِلَّذِينَ اتَّقَوْا خَبَرَ مُبْتَدَأٍ عَلَى مَا قَدْ بَيَّنَّاهُ قَبْلُ. وَقَالَ آخَرُونَ[الأخفش(تـ 215هـ)[4]]: بَلْ مُنْتَهَى الِاسْتِفْهَامِ قَوْلُهُ: عِنْدَ رَبِّهِمْ، ثُمَّ ابْتَدَأَ: جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَقَالُوا: تَأْوِيلُ الْكَلَامِ: قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ؟ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ، ثُمَّ كَأَنَّهُ قِيلَ: مَاذَا لَهُمْ؟ أَوْ مَا ذَاكَ؟ أَوْ عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ: مَاذَا لَهُمْ؟ أَوْ مَا ذَاكَ؟ فَقَالَ: هُوَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ الْآيَةَ. وَأَوْلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ عِنْدِي بِالصَّوَابِ قَوْلُ مَنْ جَعَلَ الِاسْتِفْهَامَ مُتَنَاهِيًا عِنْدَ قَوْلِهِ: بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ وَالْخَبَرُ بَعْدَهُ مُبْتَدَأٌ عَمَّنْ لَهُ الْجَنَّاتُ بِقَوْلِهِ: لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ، فَيَكُونُ مَخْرَجُ ذَلِكَ مَخْرَجَ الْخَبَرِ، وَهُوَ إِبَانَةٌ عَنْ مَعْنَى الْخَيْرِ الَّذِي قَالَ: أُنَبِّئُكُمْ بِهِ؟ فَلَا يَكُونُ بِالْكَلَامِ حِينَئِذٍ حَاجَةٌ إِلَى ضَمِيرٍ[5]" محذوف، ويكتفى بالموجود من عناصر التركيب.

وعمدة الطَّبَرِيّ الأخذ بالمَعْنَى الأقرب دائمًا ، و" أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ أَبْيَنُ الْبَيَانِ، وَأَوْضَحُ الْكَلَامِ، وَمُحَالٌ أَنْ يُوجَدَ فِيهِ شَيْءٌ غَيْرُ مَفْهُومِ المَعْنَى[6]" فحرص على المَعْنَى الذي أدته كل أشكال التحليل النَّحويّ المتعددة، ولم يفته المحافظة على القاعِدَة النَّحويَّة من خلال ميله إلى رأي الفرَّاء الذي أخذ عنه الكثير، وعلَّل ذلك بألَّا يكونَ في الكَلَام حينئذ حاجةٌ إِلَى تقدير ضَمير محذوف. وصار المَعْنَى: أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ؟ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ. ولم يأخذ بما قاله الأخفش وغيره ؛لأنَّ عَدَمَ الإضْمَارِ أَرْجَحُ من الإضْمَارِ، والمَعْنَى: أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ؟ هو جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ. أو جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ. على أن جنات خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو جنات، أو بدل من خير. فالمَعْنَى في يمينه والقَاعِدَة في شماله، وهو ينظر إليهما بعين واحدة.

1- يُنْظَرُ: الجاسم، محمود حسن: القاعدة النَّحْويَّة (تحليل ونقد)، دار الفكر، ط (1)، 1428هـ، 2007م، 35- 41.
2 - يُنْظَرُ: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنَّشر والتوزيع، بَيْرُوت، لُبْنَان، 1424هـ، 2003م، 1: 411.
3 - يُنْظَرُ: مَعَاني القُرْآن (للفراء)، 1: 195.
4 - يُنْظَرُ: مَعَاني القُرْآن (للأخفش)، 1: 212.
5 - يُنْظَرُ: جَامِعُ البَيَانِ 6: 260، 261.
6 - جامع البيان، 19: 610.

القَاعِدَة الثانية: مَنْع عطفِ الاسمِ الظَّاهِرِ عَلَى الضَّمِيْرِ المَجْرُورِ إلا بإعادة الجَارّ: وهي من المسائل الخلافيَّة بين البصريين والكوفيين إليكَ شَاهِدًا قَوْله تَعَالَى: [وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ] {النِّسَاء: 1}. ردَّ الطَّبَرِيّ قراءةَ الجرّ للأرحامِ ، وهي قراءة حمزة بن حبيب الزيَّات أحدِ القرَّاء السَّبعة (تـ 156هـ) [1] انطلاقًا منْ قَاعِدَة: مَنْع عطفِ الاسمِ الظَّاهِرِ عَلَى الضَّمِيْرِ المَجْرُورِ إلا بإعادة الجَارّ[2]،لأَنَّهُ" غَيْرُ فَصِيحٍ مِنَ الْكَلَامِ عِنْدَ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْسِقُ [تعطِفُ] بِظَاهِرٍ عَلَى مَكْنِيٍّ فِي الْخَفْضِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ شِعْرٍ، وَذَلِكَ لِضِيقِ الشِّعْرِ؛ وَأَمَّا الْكَلَامُ فَلَا شَيْءَ يُضْطَرُّ الْمُتَكَلِّمَ إِلَى اخْتِيَارِ الْمَكْرُوهِ مِنَ الْمَنْطَقِ وَالرَّدِيءِ فِي الإِعْرَاب مِنْهُ، وَمِمَّا جَاءَ فِي الشِّعْرِ مِنْ رَدِّ ظَاهِرٍ عَلَى مَكْنِيٍّ فِي حَالِ الْخَفْضِ قَوْلُ الشَّاعِرِ [البحر الطويل]

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فَعَطَفَ الْكَعْب وَهُوَ ظَاهِرٌ عَلَى الْهَاءِ وَالْأَلِفِ فِي قَوْلِهِ بَيْنَهَا وَهِيَ مَكْنِيَّةٌ"، ووَافَقَهُ الزَّمخشَريّ(تـ 538هـ)[3]، وعارضَهما الفَخْرُ الرَّازِيُّ(تـ 606هـ)، فخرّج هَذِهِ القِرَاءَة من جهتين: الأولى: أنَّها عَلَى تقديْر تِكْرارِ حرفِ الجرّ، والتَّقْدِيْر: تَسَاءَلُونَ بِهِ وَبِالْأَرْحَامِ ، والثَّانِية: مَجِيْءُ ذَلِك في الشّعر، ثمَّ عجِبَ من صنيعِ النُّحَاة، ومن وافَقَهُم من المُفَسّرينَ في إثباتِ هَذِهِ اللُّغَة بأبياتٍ مجهولةٍ لا بقراءةِ حمزةَ ومجاهدٍ وهمَا من أكابرِ عُلَمَاءِ السَّلف في علمِ القُرآن[4]. ولا اختلاف يذكر في المَعْنَى الذي تفرزه القراءتان فالرَّحم مقدَّسةٌ يجب أن تصان، ولا يجوز قطعها على أيّ حال من الأحوال، وقد تمسَّك الطَّبَرِيّ برأيه في تقديم القَاعِدَة على القِرَاءَة الصَّحيحة برغم كوفيته الغالبة على اختياراته، وعلمه الغزير بالقِرَاءَات، ومعرفته منزلةَ حمزة بن حبيب الزيات. وقد أدَّى هذا الرَّفض لقراءة ثابتة عن النبي ﷺ إلى هجوم عنيف على الطَّبَرِيّ، فقال عنه ابن الجزريّ (تـ 833هـ): "وأوَّل من نعلمه أنكر هذه القِرَاءَة، وغيرها من القِرَاءَة الصَّحيحة، ورَكِبَ هذا المحذورَ ابن جرير الطَّبَرِيّ بعد الثلاثمئة، وقد عُدَّ ذلك من سقطات ابن جرير حتَّى قال السَّخاوي قال لي شيخنا أبو القاسم الشَّاطِبِيّ : **إِيَّاكَ وَطَعْنَ ابْنِ جَرِيرٍ عَلَى ابْنِ عَامِرٍ** [5]" .

---

1 - جاء في كتاب السّبعة القراءات: "وَاخْتلفُوا فِي نصب الْمِيم وَكسرهَا من قَوْله: والأرحام، فَقَرَأَ حَمْزَة وَحده والأرحامِ خفضًا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: والأرحامَ نصبًا". ابن مجاهد: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط (2) 1400هـ، ص 226.

2 - يُنْظَرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف، 2: 379. ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك: مررت بك وزيدٍ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز. فهي مسألة خلافية بين المدرستين ولكلٍ أدلته، والمعروف أن الطبري كان ذا نزعة كوفية وقلما وافق البصريين.

3 - يُنْظَرُ: جَامِعُ البَيَانِ، 7: 520، والكشَّاف، 1: 492. وهذا الرأي للفرَّاء. يُنْظَرُ: مَعَاني القُرْآن (للفرَّاء)، 1: 252، 253. السَّواري: جمع سارية، وهي الأسطوانة. والغُوط: جمع غائط، وهو المطمئن من الأرض. والنَّفانف جمع نفنف: وهو الهواء بين شيئين، وكل شيء بينه وبين الأرض مهوى بعيد فهو نفنف. شبه أنفسهم بالسَّواري لطول أجسامهم، والطول مما تتمدَّح به العرب

4 - يُنْظَرُ: الرَّازي، محمَّد بن عمر بن الحسن التيمي: مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د ت).9: 480. والجدير بالتذكير أنَّ سبب طعن بعض النحاة والمفسرين على بعض القراءات راجع إلى عدم جمعها واعتمادها إبَّان تجريد قواعد اللغة بداية، وإلى عدم استيعابهم لأمثلتها من الأساليب اللغوية الأخرى، لكن لمَّا جمعت بشكل كامل، واتضحت معالمها نحا أبو حيان وأمثاله من المتأخرين نحو سيبويه القائل: "القراءة لا تُخالَفُ؛ لأنّ القراءة السُّنَّةُ". الكتاب،1: 148، فقام معظمهم على نصرتها وقبولها وعدم الطعن عليها.

5 - ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، محمَّد بن محمَّد بن يوسف: النَّشر في القراءات العشر، تح: علي محمَّد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى (د ت) ،2: 264.

وغير بعيد ممَّا سبَق ما جرى في فهم معنى قَوْله تَعَالَى: [وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيْم رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ] {البَقَرَة: 124 } جاء في الكشَّاف في بيان المَعْنَى : "والإمام اسم من يؤتم به على زنة الآلة، كالإزار لما يُؤتزر به، أي: يأتمون بك في دينهم، و(مِنْ ذُرِّيَّتِي) عطف عَلَى الكَافِ كَأَنَّهُ قَالَ: وَجَاعِلٌ بَعْضَ ذُرِّيَّتِي، كَمَا يُقَالُ لَكَ: سَأُكْرِمُكَ، فَتَقُولُ: وَزَيْدًا ...{ و} الفاسق لا يصلحُ للإمامة. وكيف يصلحُ لها من لا يجوزُ حكمه وشهادته، ولا تجبُ طاعته، ولا يقبل خبره، ولا يقدّم للصَّلاة ؟[1]. فردَّ أبو حيَّان: "وَلَا يَصِحّ الْعَطْفُ عَلَى الْكَافِ، لِأَنَّهَا مَجْرُورَةٌ، فَالْعَطْفُ عَلَيْهَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارّ، ولم يعُدْ، ولأنَّ (مِنْ) لَا يُمْكِنُ تَقْدِيرُ الْجَارّ مُضَافًا إِلَيْهَا، لِأَنَّهَا حَرْفٌ، فَتَقْدِيرُهَا بِأَنَّهَا مُرَادِفَةٌ لِبَعْضٍ حَتَّى تُقَدِّرَ جَاعِلًا مُضَافًا إِلَيْهَا لَا يَصِحُّ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُ الْعَطْفِ مِنْ بَابِ الْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ الْكَافِ، لِأَنَّهُ نُصِبَ، فَيُجْعَلُ(مِنْ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِمَّا يُعْطَفُ فِيهِ عَلَى الْمَوْضِعِ، عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ، لِفَوَاتِ الْمُحْرِزِ، وَلَيْسَ نَظِيرَ: سَأُكْرِمُكَ، فَتَقُولُ: وَزَيْدًا لِأَنَّ الْكَافَ هُنَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ. وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ المَعْنَى أَنْ يَكُونَ مِنْ ذُرِّيَّتِي مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ، التَّقْدِيرُ: وَاجْعَلْ مِنْ ذُرِّيَّتِي إِمَامًا [فقد] طَلَبَ مِنَ اللَّهِ، وَسَأَلَ أَنْ يَجْعَلَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِمَامًا، فَأَجَابَهُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَنَالُ عَهْدُهُ الظَّالِمِينَ، وَدَلَّ بمفهومه الصحيح عَلَى أَنَّهُ يَنَالُ عَهْدُهُ مَنْ لَيْسَ بِظَالِمٍ، وَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى انْقِسَامِ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى ظَالِمٍ وَغَيْرِ ظَالِمٍ[2] "، وانطلاقا من هذا المَعْنَى وتلك القَاعِدَة ومذهب سيبويه بدا تجاذب هذه العناصر في ذهن المُفَسِّر، وأسهمت في فهم قصود الحق سبحانه وتعالى من جهة وفي الرَّد على الآخرين من جهة ثانية، وكانت القَاعِدَة النَّحويَّة مستندًا للمُفسِّر في الإعْرَاب والمَعْنَى.

القَاعِدَة الثالثة: العلاقة بين الصفة والموصوف:

أولًا: المُطَابقةِ في التَّنكير والتَّعْرِيْف:

تعددت أَعَاريْب المُفَسّرينَ للكاف في كما في قَوْلِهِ تَعَالَى:[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَام كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ] {البَقَرَة: 183} أجازَ ابنُ عَطيَّة (تـ542هـ) أَنْ تَكُوْنَ الكافُ في مَوْضِعِ صفةٍ لصومٍ محذوفٍ تقديرُه: صومًا كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ[3]. وَنَقَلَ الفَخْرُ الرَّازِيُّ فيها ثَلَاثَةَ أقوالٍ" الْأَوَّلُ: قَالَ الزَّجَّاجُ مَوْضِعُ كَما نَصْبٌ عَلَى المَصْدَر لِأَنَّ المَعْنَى: فُرِضَ عَلَيْكُمْ فَرْضًا كَالَّذِي فُرِضَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ. الثَّانِي: قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيّ (تـ577هـ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الصِّيَام يُرَادُ بِهَا: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَام مُشَبَّهًا، وَمُمَثَّلًا بِمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ. الثَّالِثُ: قَالَ أَبُو عَلِيٍّ (تـ 377هـ): هُوَ صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: كِتَابَةً كَمَا كُتِبَ عَلَيْهِمْ، فَحُذِفَ المَصْدَر وَأُقِيمَ نَعْتُهُ مَقَامَهُ"[4]. وعقَّب أبو حيَّان عَلَى الرَّأي الأخيرِ بأنَّ فيه بعدًا؛ لأنَّ تشبيهَ الصَّوم بالكتابةِ لا يصحُّ. هَذَا إن كَانَت "ما" مَصْدَرِيَّةً. أمَّا إنْ كَانَت موصولَةً ففيه أيضًا بُعْدٌ؛ لأنَّ تشبيهَ الصَّوم بالمَصُوم لا يصحُّ إلا عَلَى تأويلٍ بعيدٍ. كما انْطَلَقَ أبو حيَّان منْ قَاعِدَة وجوبِ المُطَابقةِ بين النَّعتِ والمنعوتِ في التَّنكير والتَّعْرِيْف[5] في ردَّ ما قاله بعضُ النُّحَاة: أنَّ الكافَ في محلِّ رفعٍ صفةٌ للصِّيام، إذ ليس تعْرِيْفه بمستحسنٍ لمَكَانِ الإجمالِ الَّذِي فيه ممَّا فسَّرته الشَّرِيْعَةُ، فلذَلِك جازَ نعْتُهُ بـ"كما" إذ لا يُنعتُ بها إلا النَّكرات فهي بمنزلةِ: كُتِبَ عليكم الصِّيَام، وسوَّغ رفضَه هَذَا التَّوجِيْه بأنَّه هدمٌ للقَاعِدَة النَّحويّةِ من وجوبِ توافقِ النَّعتِ والمَنْعُوتِ في التَّعْرِيْفِ والتَّنكير[6].وتساءل د غانم النَّاصري" لماذا لم يستبعد أبو حيَّان إعراب شبه

1 - الكشَّاف، 1: 210، 211.
2 - البَحْرُ المُحيْطُ، 1: 548.
3 - المُحرَّر الوَجِيْز، 1: 227.
4 - مَفَاتِيْحُ الغَيْبِ، 5: 240،
5 - شرح ابن عقيل، 2: 165.
6 - البَحْرُ المُحيْطُ، 2: 36.

الجُمْلة (كما) نعتا للصيام المذكور، واستبعد إعرابها نعتا لمصدر الصِّيَام المحذوف والعلة هي هي ؟ أي: بُعْدُ المَعْنَى، بل راح يستبعدها بحجة الصِّنَاعة النَّحويّة على الرَّغم من أنَّها حجَّة فيها نظرٌ[1]".

ثانيًا: المطابقةِ في الإفراد والتَّثنية والجَمْع:

قال تَعَالَى: [وَفَضَّلَ الله الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا * دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً] {النِّسَاء: 95، 96}. قال أبو حيَّان: "وَأَمَّا انْتِصَابُ أَجْرًا عَظِيمًا فَقِيلَ: عَلَى المَصْدَر، لِأَنَّ مَعْنَى فَضَّلَ مَعْنَى أَجْرٍ، فَهُوَ مَصْدَرٌ مِنَ المَعْنَى، لَا مِنَ اللَّفْظِ، وَقِيلَ: عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ ، أَيْ : بِأَجْرٍ، وَقِيلَ: مَفْعُولٌ [ثانٍ] بِفَضْلِهِمْ لِتَضْمِينِهِ مَعْنَى أَعْطَاهُمْ، ثم انْطَلَقَ منْ قَاعِدَة: المطابقةِ بين الصِّفة والمَوْصُوف في الإفراد والتَّثنية والجَمْع[2] ، فنقل عن الزَّمخشَريّ قوله :" وَنَصَبَ أَجْرًا عَظِيمًا عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ النَّكِرَةِ الَّتِي هِيَ دَرَجَاتٌ مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهَا"[3]. وَهَذَا لَا يَظْهَرُ لِأَنَّهُ لَوْ تَأَخَّرَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِعَدَمِ الْمُطَابَقَةِ، لِأَنَّ أَجْرًا عَظِيمًا مُفْرَدٌ، وَلَا يَكُونُ نَعْتًا لِدَرَجَاتٍ، لِأَنَّهَا جَمْعٌ، وَنقل عن ابْن عَطيَّة: نَصَبَ دَرَجَاتٍ، إِمَّا عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْأَجْرِ، وَإِمَّا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لِلْأَجْرِ، كَمَا تَقُولُ لَكَ: عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ عُرْفًا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَعْرِفُهَا عُرْفًا. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ[4]. ولم يبين هذا النَّظر.

ثالثًا: الفَصْلَ بين الصِّفةِ والموصُوفِ:

قال تَعَالَى: [وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الأَعْرَاف رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ وَنَادَوْا أَصْحَاب الجَنَّة أَنْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ] {الأَعْرَاف: 46}. رَأَى الزَّمخشَريّ[5] أنَّ جُمْلَة" لَمْ يَدْخُلُوهَا، وَهُمْ يَطْمَعُونَ" استئنافيَّةٌ. كأنَّ سائلًا سَأَلَ عن أَصْحَابِ الأَعْرَاف، فقِيْلَ له: لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ. يعني أن دخولهم الجَنَّة تأخَّر عن دخول أهل الجَنَّة، فلم يدخلوها لكونهم محبوسين وهم يطمعون لم ييأسوا، وَأَجَازَ أَنْ تَكُوْنَ صفَةً. وَرَأَى أبو حيَّان أنَّ التَّوجِيْه الثَّانِي ضعيفٌ للفصل بين الموصوف وصفته[6] بجُمْلَة "ونادوا" وهي ليست اعتراضيَّةً[7].

ونظيرُ ما تقدَّمَ تحليلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: [الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الحَيَاة الدُّنْيَا عَلَى الآخَرةِ وَيَصُدُّوْنَ عَنْ سَبِيلِ الله وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا أُولَئِكَ في ضَلَالٍ بَعِيدٍ] {إِبْرَاهِيْم: 3}. المسبوق بقوله : وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ قال الطَّبَرِيّ : " يَعْنِي: هَؤُلَاءِ الْكَافِرِينَ الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ، يَقُولُ: هُمْ فِي ذَهَابٍ عَنِ الْحَقِّ بَعِيدٍ، وَأَخْذٍ عَلَى غَيْرِ هُدًى، وَجَوْرٍ عَنْ قَصْدِ السَّبِيلِ[8]". ومفاد كلامه أن الذين في مطلع الآية الثَّالثة صفة للكافرين مع وجود فاصل بينهما وهو قوله مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ، وقال أبو حيَّان: وَالِاسْتِحْبَابُ الْإِيثَارُ وَالِاخْتِيَارُ، وَهُوَ اسْتِفْعَالٌ مِنَ الْمَحَبَّةِ، لِأَنَّ الْمُؤْثِرَ لِلشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ كَأَنَّهُ يَطْلُبُ مِنْ نَفْسِهِ يَكُونُ أَحَبَّ إِلَيْهَا وَأَفْضَلَ عِنْدَهَا مِنَ الْآخَرِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتَفْعَلَ بِمَعْنَى أَفْعَلَ كَاسْتَجَابَ وَأَجَابَ، وَلَمَّا ضَمِنَ مَعْنَى الْإِيثَارِ عدي بعلى. وَجَوَّزُوا فِي إِعْرَابِ الَّذِينَ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ، وَأَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الذَّمِّ، إِمَّا خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: هُمُ الَّذِينَ، وَإِمَّا مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ تَقْدِيرُهُ أَذُمُّ، وَأَنْ يَكُونَ بَدَلًا، وَأَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلْكَافِرِينَ. وَنَصَّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْأَخِيرِ الْحَوْفِيُّ وَالزَّمخشَريّ وَأَبُو الْبَقَاءِ[9]، وَهُوَ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّ فِيهِ الْفَصْلَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْهُمَا وَهُوَ

1 - تجاذب المعنى والصناعة النحوية ص 8 من البحث.
2 - يُنْظَرُ: شرح ابن عقيل، 2: 167.
3 - يُنْظَرُ: الكشَّاف، 1: 587.
4 - يُنْظَرُ: البَحْرُ المُحيْطُ، 3: 347. والمُحرَّر الوَجِيْز، 2: 98.
5 - يُنْظَرُ: الكشَّاف، 2: 103.
6 - يُنْظَرُ: مغني اللبيب، 510.
7 - يُنْظَرُ: البَحْرُ المُحيْطُ، 4: 321.
8 - جَامِعُ البَيَانِ، 16: 515.
9 - يُنْظَرُ: الكشَّاف، 2: 505، والتِّبْيَانُ في إعْرابِ القُرْآن، 2: 81.

قَوْلُهُ: مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ فِي موضع الصفة لويل، أَمْ مُتَعَلِّقًا بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: يَضِجُّونَ، وَيُوَلْوِلُونَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ. وَنَظِيرُهُ إِذَا كَانَ صِفَةً أَنْ تَقُولَ: الدَّارُ لِزَيْدٍ الْحَسَنَةُ الْقُرَشِيّ، فَهَذَا التَّرْكِيبُ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّكَ فَصَلْتَ بَيْنَ زَيْدٍ وَصِفَتِهِ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْهُمَا وَهُوَ صِفَةُ الدَّارِ، وَالتَّرْكِيبُ الْفَصِيحُ أَنْ تَقُولَ: الدَّارُ الْحَسَنَةُ لِزَيْدٍ الْقُرَشِيِّ، أَوِ الدَّارُ لزيد القرشي[1]". فالمَعْنَى لم يختلف كثيرا إذ بقي في نطاق وصف الكافرين قبله، لكن مُرَاعَاة الصِّنَاعة النَّحويّة أدت إلى رفض الوجه الذي يعرب الذين صفة مباشرة للكافرين بداعي الفصل بالأجنبي بينهما (مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ).

وَمِن الاحتكام إلى قاعدة الفَصْلَ بين الصِّفةِ والموصُوفِ ما جَرَى في تحليلِ قَوْله تَعَالَى: [إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاء وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُوْنَ سَبِيلًا] {النِّسَاء: 98}. يرَى الزَّمخشَريّ أنَّ جُمْلَة" لَا يَسْتَطِيعُونَ صفةٌ للمستضعفين أو الرِّجال أو النِّسَاء أو الوِلدان. وإنَّما جازَ ذَلِك؛ لأنَّ الموصوفَ وإن كانَ فيه حرفُ التَّعْرِيْف فليسَ بشيءٍ بعينِهِ [2]. بمعنى أنَّ أل الجنسية إذا دخلت على الاسم جاز مجيء الجُمْلة بعده صفة، وحالًا على ما هو متعارف عليه لدى النُّحاة والمعربين والمُفَسّرين، وعقَّب أبو حيَّان عليه بقوله: "وَهُوَ تَخْرِيجٌ ذَهَبَ إِلَى مِثْلِهِ بَعْضُ النَّحويّينَ فِي قَوْلَهُ تَعَالَى: [وآيَةٌ لَهُمُ اللَّيل نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ] {يس: 37} وَهُوَ هَدْمٌ لِلْقَاعِدَةِ الْمَشْهُورَةِ: بِأَنَّ النَّكِرَةَ لَا تُنْعَتُ إِلَّا بِالنَّكِرَةِ، وَالْمَعْرِفَةَ لَا تُنْعَتُ إِلَّا بِالْمَعْرِفَةِ. وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهَا جُمْلَةٌ مُفَسِّرَةٌ لِقَوْلِهِ: الْمُسْتَضْعَفِينَ، لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى: "إِلَّا الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فَجَاءَ بَيَانًا وَتَفْسِيرًا لِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الِاسْتِضْعَافَ يَكُونُ بِوُجُوهٍ، فَبَيَّنَ جِهَةَ الِاسْتِضْعَافِ النَّافِعِ فِي التَّخَلُّفِ عَنِ الْهِجْرَةِ وَهِيَ عَدَمُ اسْتِطَاعَةِ الْحِيلَةِ وَعَدَمُ اهْتِدَاءِ السَّبِيلِ. وَالثَّانِي مُنْدَرِجٌ تَحْتَ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ انْتِفَاءِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْحِيلَةِ الَّتِي يَتَخَلَّصُ بِهَا انْتِفَاءُ اهْتِدَاءِ السَّبِيلِ" [3]. ويبدو أنَّ أبا حيَّان تحامل على الزَّمخشَريّ مع أنَّ المُفَسّرينَ والمعربين ذكروا لهذه الجُمْلة غيرَ وجه ، ومنها ما ذهبَ إليه الزَّمخشَريّ ، وقد وضَّح ابن هشام هذه المسألة بقوله: " يَقُول المعربون على سَبِيل التَّقْرِيب الْجمل بعد النكرات صِفَات وَبعد المعارف أَحْوَال وَشرح الْمَسْأَلَة مستوفاة أَن يُقَال الْجمل الخبرية الَّتِي لم يستلزمها مَا قبلهَا إِن كَانَت مرتبطة بنكرة مَحْضَة فَهِيَ صفة لَهَا أَو بِمَعْرِفَة مَحْضَة فَهِيَ حَال عَنْهَا، أَو بِغَيْر الْمَحْضَة مِنْهُمَا فَهِيَ مُحْتَملَة لَهما، وكل ذَلِك بِشَرْط وجود الْمُقْتَضِي وَانْتِفَاء الْمَانِع[4]"، وبناء عليه لا مشكل في التَّوجِيْه النَّحويّ الذي ذهب إليه الزَّمخشَريّ، ولا سيما في ظل بقاء المَعْنَى على ما هو عليه .

القَاعِدَة الرَّابعة: اسمَ الشَّرْطِ لا بُدَّ في جوابهِ من عَائِدٍ عليه:

انْطَلَقَ أبو حيَّان منْ قَاعِدَة: أنَّ اسمَ الشَّرْطِ لا بُدَّ في جوابهِ من عَائِدٍ عليه[5] في تحليل قَوْله تَعَالَى:[مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا] {البَقَرَة: 106}. فرَدّ قولي الزَّمخشَريّ وابن عَطيَّة في تَوْجِيْه قراءة نُنْسِخْ [6]عَلَى أنَّ الْهَمْزَة للتَّعدية. والإنساخُ: الأَمْرُ بالنَّسخ، وَهُوَ أنْ يأمرَ جبريل عليه السلام بأنْ يجعلَها منسوخَةً بالإعْلامِ بنسخِها. وَقَال ابنُ عَطيَّة: التَّقدير: ما نُنْسِخْكَ من آية، أي: ما نُبيحُ لك نَسْخَهُ بجعلِ الهَمْزَة للتَّعْدِيَةِ ، لكنَّه والزَّمخشَريّ اخْتَلَفا في المَفْعُولِ الأَوَّلِ المحذوفِ أهو جبريلُ أم النَّبِيُّ ﷺ ؟ وخرَّج ابنُ عَطيَّة هَذِهِ القِرَاءَة تخريجًا آخرَ هو أَنْ تَكُوْنَ الهَمْزَة فيه للتَّعْدِيَةِ من نَسَخَ الكتابَ، أي: نقَلَهُ من غيرِ إزالةٍ له، ويكونُ المَعْنَى: ما نكتبُ وننزِّلُ من اللَّوح المحفُوظ، أو ما نؤخِّرُ فيه ونتركُ فلا

1 - البَحْرُ المُحيْطُ، 5: 394،393.
2 - يُنْظَرُ: الكشَّاف، 1: 589.
3 - البَحْرُ المُحيْطُ، 3: 349.
4 - ابن هشام الأَنْصَارِي، جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأَعَارِيب، تحْقِيْق: مازن المبارك، ومحمَّد علي حمد الله، دار الفكر بدمشق، ط (6)، 1985م، 561.

5 - السابق: 648.
6 - قَرَأَها ابْن عَامر وَحده، السبعة في القراءات، 168.

ننزّلُهُ، أي: ذَلِك فِعْلُنا. فإنَّا نأتي بخيرٍ من المؤخَّرِ المتروكِ أو بمثلِهِ. فتكونُ الضَّمائرُ في: "منها" و" بمثلها" عَائِدةً عَلَى الضَّمِيْرِ في نَنْسَأهَا، لكنَّه ذَهِلَ عن قَاعِدَة نحويَّةٍ مفادُها: أنَّ اسم الشَّرْط لا بُدَّ في جوابه من عَائِدٍ عليه. وما في" ما ننسخ" شرطيَّةٌ، والضَّمِيْرُ في" أو نَنْسَأهَا " عَائِدٌ عَلَى الآيَة، وإنْ كانَ المَعْنَى ليس عَائِدًا عَلَيْهَا نفسها من حَيْثُ اللَّفظُ والمَعْنَى فهو عَائِدٌ عَلَيْهَا لفظا لا مَعْنَى نظيرُ قَوْلهم: عِنْدَي درهمٌ ونصفُه. فهو في الحقيقةِ عَلَى إضْمارِ ما الشَّرْطيَّةِ، والتَّقْدِيْرُ: أو ما نَنْسَأ من آيةٍ ضرورةَ أنَّ المنسوخَ هو غيرُ المنسوءِ، لكنْ يبقَى قَوْلُه: مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ مُفْلتًا من الجَوابِ لا رابطَ فيه. وبناءً عليه بطلَ هَذَا المَعْنَى[1].

وَينضَافُ إلى ذلكَ ما جاءَ في تحْليلِ قولِ اللهُ تَعَالَى على لسَانِ هابيلَ مُخاطبًا قابيلَ أخاه وقاتلَه: [لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ] {المَائِدَة: 28}. نقل أبو حيَّان عن ابْن عَبَّاس أن : المَعْنَى مَا أَنَا بِمُنْتَصِرٍ لِنَفْسِي.[ثم نقل عن الزَّمخشَريّ تساؤلا مفاده:] " لِمَ جَاءَ الشَّرْطُ بِلَفْظِ الْفِعْلِ وَالْجَزَاءُ بِلَفْظِ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: لَئِنْ بَسَطْتَ مَا أَنَا بِبَاسِطٍ؟[فأجاب]: لِيُفِيدَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ مَا يَكْتَسِبُ بِهِ هَذَا الْوَصْفَ الشَّنِيعَ، وَلِذَلِكَ أَكَّدَهُ بِالْبَاءِ الْمُؤَكِّدَةِ لِلنَّفْيِ...[ولجأ إلى القاعِدَة النَّحويَّة بقوله:] مَا أَنَا بِبَاسِطٍ، لَيْسَ جَزَاءً بَلْ هُوَ جَوَابٌ لِلْقَسَمِ الْمَحْذُوفِ قَبْلَ اللَّامِ فِي لَئِنْ الْمُؤْذِنَةِ بِالْقَسَمِ مُوَطِّئَةٍ لِلْجَوَابِ، لَا لِلشَّرْطِ. وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ جَوَابِ الْقَسَمِ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ جَوَابًا لِلشَّرْطِ لَكَانَ بِالْفَاءِ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ جواب الشرط منفيا بما فلابد مِنَ الفاء ... وَلَوْ كَانَ أيضًا جَوَابًا لِلشَّرْطِ لَلَزِمَ مِنْ ذَلِكَ خَرْمُ القاعِدَة النَّحويَّة[2] مِنْ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ الْقَسَمُ عَلَى الشَّرْطِ فَالْجَوَابُ لِلْقَسَمِ لَا لِلشَّرْطِ[3]".

القَاعِدَة الخامسة: عمل المَصْدَر:

أوّلًا: المَصْدَر التَّوكيديُّ لا يعمل: قال تَعَالَى: [تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا * أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا] {مريم: 90، 91}. ذكر أبو حيَّان معنى الآية عن ابْن عَبَّاس:" إنَّ هذا الكلام فزعت منه السماوات وَالْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَجَمِيعُ الْخَلَائِقِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ وَكِدْنَ أَنْ يَزُلْنَ مِنْهُ تَعْظِيمًا لِلَّهِ تَعَالَى... وَأَجَازَ الزَّمخشَريّ [4] فِي المَصْدَر المؤوَّل (أَنْ دَعَوْا) ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ. قَالَ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ فِي مِنْهُ كَقَوْلِهِ [الفرزدق]:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ

وَهَذَا فِيهِ بُعْدٌ لِكَثْرَةِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ بِجُمْلَتَيْنِ، قَالَ: وَمَنْصُوبًا بِتَقْدِيرِ سُقُوطِ اللَّامِ وَإِفْضَاءِ الْفِعْلِ، أَيْ: هَدًّا؛ لِأَنْ دَعَوْا. عَلَّلَ الْخُرُورَ بِالْهَدِّ، وَالْهَدُّ بِدُعَاءِ الْوَلَدِ لِلرَّحْمَنِ، وَهَذَا فِيهِ بُعْدٌ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هَدًّا لَا يَكُونُ مَفْعُولًا بَلْ مَصْدَرٌ مِنْ مَعْنَى وَتَخِرُّ ، أَوْ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، قَالَ: وَمَرْفُوعًا بِأَنَّهُ فَاعِلُ هَدًّا ،أَيْ : هَدَّهَا دُعَاءُ الْوَلَدِ لِلرَّحْمَنِ، وَهَذَا فِيهِ بُعْدٌ ؛لِأَنَّ ظَاهِرَ هَدًّا أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا تَوْكِيدِيًّا، وَالمَصْدَر التَّوْكِيدِيُّ لَا يَعْمَلُ، وَلَوْ فَرَضْنَاهُ غَيْرَ تَوْكِيدٍ لَمْ يَعْمَلْ بِقِيَاسٍ إِلَّا إِنْ كَانَ أَمْرًا أَوْ مُسْتَفْهَمًا "[5]. اكتفى بذكر أوجه التحليل النَّحويّ لدى الزَّمخشَريّ وغيره وردها تباعًا بالاعتماد على أكثر من قاعدة نحوية دون أن يذكر رأيه، ويدافع عنه.

وَممَّا يُنظم في هذا السِّلك قَوْله تَعَالَى: [كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ] {البَقَرَة: 180}. فقد اعْتَمَدَ أبو حيَّان عَلَى قَاعِدَة: المَصْدَر المؤكِّد لا يعملُ[6] في ردِّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّمخشَريّ وابنُ عَطيَّة في إعرابِ "حقًّا" مَفْعُولًا

1 - يُنْظَرُ: الكشَّاف، 1: 201، والمُحرَّر الوَجِيْز، 1: 174، والبَحْرُ المُحيْطُ، 1: 512.
2 - يُنْظَرُ: شرح ابن عقيل، 2: 383.
3 - يُنْظَرُ: البَحْرُ المُحيْطُ، 3: 477، والكشَّاف، 1: 659.
4 - يُنْظَرُ: الكشَّاف، 3: 47.
5 - يُنْظَرُ: البَحْرُ المُحيْطُ، 6: 206.
6- يُنْظَرُ: الأزهريّ، خالد بن عبد الله: شرح التَّصريح على التَّوضيح، دار الكُتُب العِلْمِيَّة، بَيْرُوت، لُبْنَان، ط (1) 1422هـ، 2000م، 2: 4.

مطلقًا مؤكّدًا لمضمونِ الجُمْلة، أي: حقَّ ذَلِك حقًّا [1]. ومُسْتَنَدُهُ أنَّ هَذَا التَّوجِيْه تأَبْاهُ القَوَاعِد النَّحويّةُ؛ لأنَّ ظاهِرَ قَوْلِه: عَلَى الْمُتَّقِينَ أنْ يتعلَّق عَلَى بـ "حقًّا" أو بصفةٍ لـه. وكلا التَّقديرين يُخرجُهُ عن التَّأكيد. أمَّا تعلُّقه بـه فلأنَّ المَصْدَر المؤكِّد لا يعملُ، وأمَّا جعلُه صفةً: لـ "حقًّا"، أي: حقًّا كائنًا عَلَى الْمُتَّقِينَ فذَلِك يخرِجُهُ عن التَّأكيد؛ لأنَّه إذ ذاك يتخصَّصُ بالصِّفة، واخْتَار أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا من مَعْنَى: كتَب المتضمِّن مَعْنَى: وجبَتْ، وحَقتْ. وعليه فانتصابُهُ عَلَى أنَّه مَصْدَرٌ كقَوْلهم: قعدْتُ جُلُوسًا[2].

ثانيًا : المَصْدَر إذَا وُصف قبلَ أخذِهِ معمولَه لَا يَجُوْزُ إعمالُه فيما بعدَ الصِّفة[3]:

وانطلاقًا منْ هذه القَاعِدَة لم يجِزْ أبو حيَّان تعلُّقَ الظَّرْف "يوم" بالمَصْدَر "أذَانٌ" في قَوْلِهِ تَعَالَى:[وَأَذَانٌ مِنَ الله وَرسُولِهِ إِلَى النَّاس يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ] {التَّوْبَة: 3}، وَرَأَى أنَّه مَنْصُوبٌ بما يتعلَّق به إِلَى النَّاس، وَاسْتَبْعَدَ[4]نصبه بقَوْله: وأذَانٌ. ومُسْتَنَدُهُ أنَّ المَصْدَر إِذَا وُصِفَ قبلَ أخذِه معمولَه لَا يَجُوْزُ إعماله فيما بعد الصِّفة، ومن جهة أنَّه لَا يَجُوْزُ أنْ يُخبر عنه إلا بعد أخذِهِ معمولَهُ، وَقَدْ أُخْبِرَ عنه بالجارّ والمَجْرُور "إِلَى النَّاس"[5].

وممَّا نحنُ بسبيلِهِ ما جَاءَ في تحليلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: [وَقَالْ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُوْنِ الله أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ في الحَيَاة الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا وَمَأْوَاكُمُ النَّار وَمَا لَكُمْ مِنْ نَاصِرِينَ] {العنكبوت: 25}. ذَهَبَ ابنُ عَطيَّة إِلَى أنَّ الظَّرْف (بينكم) والجارَّ والمَجْرُور (في الحَيَاة) يجوزُ تعليقُهما بالمَصْدَر (مَوَدَّةَ). وَقَدْ عمِلَ في ظرفين لاخْتِلَافهما، إذْ هما ظَرفا مَكَانٍ وزَمَانٍ، ويَجُوْزُ أنْ يتَعَلَّقا بمحذُوفين، فيكونا في مَوْضِع الصِّفة، أي: كائنةً بينكم، وفي الحَيَاة في مَوْضِع الحَالْ من الضَّمِيْر المسْتكنِ في متعلَّق بينكم [6]. وَأَجَازَ أبو البَقَاء العُكبريّ(تـ 616هـ)[7] أنْ يتعلَّقَ "في الحَيَاة" بـ "اتَّخذتم" عَلَى جعْل "ما" كَافَّة ونصْب" مَوَدَّةَ " لا عَلَى جعل "ما" موصولةً بِمَعْنَى الَّذِي، أو مَصْدَريةً ورفع" مَوَدَّة "، لئلا يُؤَدِّي إِلَى الفَصْل بين المَوْصُول وما في الصِّلةَ بالخبرَ. وَأَجَازَ قومٌ منهم ابنُ عَطيَّة أن يتعلَّق "في الحَيَاة" بمودَّة، وأنْ يَكُون "بينكم" صفةً لمَوَدَّة، وَرَفَضَه أبو حيَّان؛ لأنَّ المَصْدَر إِذَا وُصِفَ قبلَ أخذِ متعلَّقاتِهِ لا يَعْمَلُ. وَأَجَازَ أبو البَقَاء العُكبريّ أنْ يتعلَّق الجارُّ والمَجْرُور بـ "بينكم"؛ لأنَّ مَعْنَاهُ: اجتماعُكم أو وصلُكم، وَأَجَازَ أن يجعلهما حالًا من "بينكم" لتعرُّفه بِالإِضَافَةِ. وَرَأَى أبو حيَّان أنَّهما إعرابان لا يُتعقّلان[8].

ثالثًا: الفَصْل بين المَصْدَر ومَعْمُوله:

قال تَعَالَى: [يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ الله نَفْسَهُ وَالله رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ] {آلُ عِمْرَانَ: 30}. نَقَلَ أبو حيَّان عن الطَّبَرِيّ[9] أنَّ العاملَ في الظَّرْفِ "يوم" فعلٌ محذوفٌ تقديرُهُ: اتَّقوا، وَنَقَلَ عن الزَّجَّاج [10] أنَّه الفعل "يُحَذِّرُكُمُ"، ورجَّحَهُ، وَرَأَى أنَّه قد يكون "المصير" في قَوْلِهِ قبل ذَلِك:[وَيُحَذِّرُكُمُ الله نَفْسَهُ وَإِلَى الْمَصِيرُ] {آلُ عِمْرَانَ: 28}. وَنَقَلَ أبو حيَّان عن مكيّ بن أبي طالب[11] (تـ 437هـ)[12] أنَّ العاملَ فيه" قديرٌ" في قَوْلِهِ

1 - يُنْظَرُ: الكشَّاف، 1: 250، والمُحرَّر الوَجِيْز، 1: 320.
2 - يُنْظَرُ: البَحْرُ المُحيْطُ، 2: 25، 26.
3 - يُنْظَرُ: الخَصَائِص، 3: 261.
4 - يُنْظَرُ: المُحرَّر الوَجِيْز، 3: 5، والجامع لأحكام القُرْآن، 8: 69.
5 - يُنْظَرُ: البَحْرُ المُحيْطُ، 5: 9.
6 - يُنْظَرُ: المُحرَّر الوَجِيْز، 4: 366.
7 - يُنْظَرُ: التِّبْيَانُ في إِعْرابِ القُرْآن، 2: 299.
8 - يُنْظَرُ: البَحْرُ المُحيْطُ، 7: 144.
9 - يُنْظَرُ: جَامِعُ البَيَان، 6: 319.
10 - يُنْظَرُ: مَعَاني القُرْآن وإعرابه، 1: 397.
11 - مكيّ بن أبي طالب حموش بن محمَّد بن مختار الأَنْدَلُسِيّ القيسيّ، أبو محمَّد: مقرئٌ، عالمٌ بالتَّفْسِيْر والعربيَّة. من أهل القيروان. وُلِدَ فِيْها، وطاف في بعض بلاد المشرق، وعاد إلى بلده، وأقرأ بها، الأَعْلَام، 7: 286.
12- يُنْظَرُ: القيسيّ، أبو محمَّد مكيّ بن أبي طالب: مُشكل إعرابِ القُرْآن، تح حاتم الضَّامن، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوت، لُبْنَان، ط (2) 1405 هـ، 1: 155.

تَعَالَى قبل ذَلِك: "وَالله عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" [آلُ عِمْرَانَ: 29]، أو "اذكرْ". أمَّا الزَّمخشَريّ[1] فَرَأَى أنَّ الظَّرْف "يوم" مَنْصُوب بالفعل "تودُّ"، وأنَّ الضَّمِيْرَ في "بينه" ليوم القيامة. وَقَدْ ضعَّف أبو حيَّان هَذِهِ التقاديرَ لمَا فيها من مخالفةٍ لقَاعِدَة:" الإضْمار عَلَى خلافِ الأصلِ" ، وقَاعِدَة:" الفَصْل بين المَصْدَر ومَعْمُوله"[2]، إذ نصبُه بالفعل "ويُحَذِّرُكُم" فيه ضعفٌ لطولِ الفَصْلِ، وانتصابُهُ بالمصيرِ ضعيفٌ للفصلِ بين المَصْدَر ومعمولِهِ، ويضعُفُ نصبُه بقدير؛ لأنَّ قدرته عَلَى كل شيءٍ لا تختصُّ بيومٍ دُوْنَ يومٍ، بل هو تَعَالَى مُتَّصفٌ بالقدرةِ دائمًا. وأمَّا نصبهُ بإضمارِ فعلٍ فالإضمارُ عَلَى خلافِ الأصلِ. وَقَدْ ظَهَرَ لأبي حيَّان حُسْنُ رأي الزَّمخشَريّ وترجيحِهِ، إذ ليس فيه شيء من مُضْعِفَاتِ الأَقْوَالِ السَّابقة [3].

القَاعِدَة السادسة: التَّضمين: قال عنه ابن جني: "ووجدت في اللُّغَة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا، وقد عرفتَ طريقه، فإذا مر بك شيء منه فتقبَّله، وأُنس به، فإنَّه فصل من العَرَبيَّة لطيف حسن[4]". وهو "إشراب اللفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه؛ لتؤدي الكلمة معنى كلمتين...[وهو] قياسي بشروط ثلاثة، "أولها: تحقق المناسبة بين الفعلين، ثانيها: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس ثالثًا: ملاءمة التَّضمين للذوق العربي، ويوصي المجمع بعدم الالتجاء إلى التَّضمين إلا لغرض بلاغي[5]". وقد حَرَصَ بعضُ المُفَسِّرينَ عَلَى بقاءِ حُرُوف الجرّ ضمن نطاق معانيها الَّتِي يسمحُ بها السِّيَاق، ولم يَستحسنوا التَّضمين في الحُرُوف. قال تَعَالَى: [وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ] {الأَعْرَاف: 57}. لم يرتضِ أبو حيَّان أَنْ تَكُوْنَ البَاء في "فأَنْزَلنا به" بِمَعْنَى "من" لابتداء الغَايَة المَكَانيَّة انطلاقا منْ قَاعِدَة عدم جَوَازِ التَّضمين في الحُرُوفِ[6]، وَرَأَى أنَّها: قَدْ تَكُوْنُ ظرفية، والضَّمِيْر عَائِد عَلَى بلد ميت، أي: فأَنْزَلنا فيه الماءَ. وَهُوَ أقربُ مذكورٍ، ويحسنُ عودُهُ إِلَيْه فلا يجعلُ لأبعد مذكورٍ، وَقَدْ تَكُوْنُ سببيَّةً، والضَّمِيْرُ عَائِدٌ عَلَى السَّحاب. وقِيْلَ عَائِدٌ عَلَى المَصْدَر المَفْهُوْم من سُقناه. فالتَّقديرُ بالسَّحاب أو بالسَّوق، والثَّالِث ضعيفٌ؛ لأنَّه عَائِدٌ عَلَى غيرِ مذكورٍ مع وجُود المذكورِ وصلاحيته للعَوْدِ عليه [7].

وَقَدْ يتشبَّثُ مُفَسِّرٌ ببقاء بعض الأَدَوَات عَلَى مَعْنَاها الأصلي بعيدًا عن التَّضمين، فيكون ذَلِك دافعًا لاختيارِ الوجهِ المُفْضِي إِلَى ذَلِك من بين الوُجُوْهِ المتعدِّدةِ المُحْتَمَلَة. قال تَعَالَى: [إِذْ قَالَ يُوْسُف لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ] {يُوْسُف: 4}. حَرَصَ أبو حيَّان عَلَى أن تظلَّ "إذ" عَلَى مَعْنَاها الأساسيّ ظرفًا لما مضى من الزَّمانِ [8]، وَنَقَلَ عن الزَّمخشَريّ وابن عَطيَّة[9] أنَّه مَفْعُولٌ به لـ "اذكرْ" محذوفًا. وَأَجَازَ الزَّمخشَريّ أَنْ تَكُوْنَ بدلَ اشتمالٍ من" أحسنَ القصَصِ"؛ لأنَّ الوقتَ يشتملُ عَلَى القَصَصِ وَهُوَ المقصوصُ. وَقَالَ ابنُ عَطيَّة: ويَجُوْزُ أن يعملَ فيه "نقصُّ"، والمَعْنَى: نقصُّ عليك الحَالَ إذ. وَرَأَى أبو حيَّان أنَّ هَذِهِ التَّقديرات لا تتَّجهُ حتَّى تخلَعَ "إذ" من دلالتها عَلَى الوقت الماضي، وتجرّدَها للوقْت المطْلَق الصَّالح للأزمَان كلِّها عَلَى جهَةِ البَدَليَّة، وَنَقَلَ عن مكيّ[10] أنَّ العاملَ في "إذ" الغافلين. وَرَأَى أنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أنَّ العاملَ فيه "قال يا بنيَّ لا تقصصْ" في

1 - يُنْظَرُ: الكشَّاف، 1: 381.
2 - يُنْظَرُ: شرح التَّصريح على التَّوضيح، 2: 98.
3 - يُنْظَرُ: البَحْرُ المُحيْطُ، 2: 444.
4 - الخصائص، 2: 308- 309.
5 - حسن، عباس: النحو الوافي، دار المعارف، ط (15) 2: 170.
6 - يُنْظَرُ: الخَصَائِص، 2: 308.
7 - يُنْظَرُ: البَحْرُ المُحيْطُ، 4: 321. ولعل من المستحسن ذكر رأي د. عبد الفتاح الحموز في كتابه (التأويل النحوي في القرآن الكريم)، " وتضمين الحرف معنى آخر واسع في التنزيل، 2: 1257.
8 - يُنْظَرُ: مغني اللبيب، 111.
9 - يُنْظَرُ: الكشَّاف، 2: 416، والمُحرَّر الوَجِيْز، 3: 321.
10 - يُنْظَرُ: مشكل إعراب القُرْآن، 1: 377.

الآيَة الَّتِي تليْها كما تقولُ: إذ قامَ زيدٌ قامَ عمروٌ، وتبقى "إذ" عَلَى وضْعها الأصليّ من كونها ظرفًا لما مضَى[1].

وَقَدْ يَستهدِي مُفَسِّرٌ بقَاعِدَة نحويَّةٍ في مَيْدَانِ المُفاضلةِ بين وجهين نحويَّين من مُفَسِّرين آخرين، فيأخذُ ما لا يخالفُ تلكَ القَاعِدَة. إليكَ شَاهِدًا قَوْله تَعَالَى: [اقْتُلُوا يُوْسُف أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا] {يُوْسُف: 9}. وافقَ أبو حيَّان ابنَ عَطيَّة في ردِّه عَلَى الزَّمخشَريّ في تَوْجِيْهِ تحْليْلِ" أَرْضًا"، فنَقلَ عن الحوفيّ وابنِ عَطيَّة[2] أنَّها اسمٌ مَنْصُوب بنزعِ الخَافضِ، أي: في أرضٍ بعيدةٍ من الأرضِ الَّتِي هو فيها، وَنَقَلَ عن الزَّمخشَريّ وأبي البَقَاء[3] أنَّ" أَرْضًا " مَفْعُولٌ ثانٍ عَلَى تضْمينِ اطْرَحُوهُ مَعْنَى أَنْزَلوه كما تقول: أَنْزَلتُ زيدًا الدَّار، وَقَالَت فرقةٌ: إنَّها ظرفٌ. وَذَكَرَ الزَّمخشَريّ[4]أن" أَرْضًا " منْكُورةٌ مجهولةٌ بعيدةٌ من العُمران، وَهُوَ مَعْنَى تنكيرِها وإخلائِها من النَّاس، ولإبهامِها من هَذَا الوجهِ نُصِبتْ نصْبَ الظُّروفِ المُبْهَمَةِ. وعقَّبَ ابن عَطيَّة عَلَى هَذَا الرَّأي بأنَّه خطأٌ، ومُسْتَنَدُهُ القاعِدَة النَّحويَّة: الظَّرْفُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُون مُبهمًا [5]، وهَذِهِ أرضٌ مقيَّدةٌ بأنَّها بعيدةٌ أو قاصيةٌ، فزالَ بِذَلِك إبهامُها. وَرَأَى أبو حيَّان أنَّ ردَّ ابنِ عَطيَّة صحِيْح، فلو قلت: جلستُ دارًا بعيدةً، أو قعدتُ مَكَانًا بعيدًا لم يصحَّ إلا بوساطةِ "في" ولَا يَجُوْزُ حذفُها إلا في ضرورةِ شعرٍ[6].

الخاتمة:

ممَّا لا شك فيه أنَّ المُفَسِّرينَ عامَّة، والذين توقفنا عندهم في هذا البَحْث خاصَّةً يحظون بقدر كبير من التَّقدير والاحترام بدءًا بالطَّبَرِيّ الذي يُعدُّ رائد التَّفْسِير بالمأثور لقربه من مصادر التَّفْسِير الأولى بعيدًا عن اجتهادات البشر القابلة للخطأ والصَّواب. وتفسيره " من أقْوَم التَّفاسير وأشهرها، كما يُعتبر المرجع الأوَّل عند المُفَسِّرينَ الذين عُنوا بالتَّفْسِير النَّقلي، وإن كان في الوقت نفسه يُعتبر مرجعًا غير قليل الأهمية من مراجع التَّفْسِير العقلي، نظرًا لما فيه من الاستنباط، وتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، ترجيحًا يعتمد على النَّظر العقليّ، والبَحْث الحُرّ الدقيق[7]".

ويليه في الإجلال والاحترام الزَّمخشَريّ الذي "أُوتِيَ مِنْ عِلْمِ الْقُرْآنِ، أَوْفَرَ حَظٍّ، وَجَمَعَ بَيْنَ اخْتِرَاعِ المَعْنَى وَبَرَاعَةِ اللَّفْظِ[8]". برغم مذهبه الاعتزالي وتسقط هفواته على مرّ التَّاريخ من قبل مفسرين ومفكرين لا ينتمون إلى مذهبه. ومع كل هذا وذاك لا تفسير أُلِّف بعد كتابه إلا وقد أخذ نصيبه من لمسات الزَّمخشَريّ في كشافه الذي تعانقت فيه علوم العَرَبيَّة نحوها وصرفها وبلاغتها، فكان منهلا عذبا لطلبة العلم والدارسين.

1 - يُنْظَرُ: البَحْرُ المُحيْطُ، 5: 280.
2 - يُنْظَرُ: المُحرَّر الوَجِيْز، 3: 234.
3 - يُنْظَرُ: التِّبْيَانُ في إعْرابِ القُرْآن، 2: 48.
4 - يُنْظَرُ: الكشَّاف، 2: 421.
5 - يُنْظَرُ: شرح ابن عقيل، 1: 458.
6 - يُنْظَرُ: البَحْرُ المُحيْطُ، 5: 284.
7 - الذهبي: محمَّد السيد حسين: التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، (د ت)، 1: 150.
8 - البحر المحيط،8: 252.

ولـم يكـن ابـن عَطيَّـة والقُرْطُبـيّ أقـل شـأنًا ممَّـن سـبقا؛ إذ كُتـب لسـفريهما فـي التَّفْسِـير الـرَّواج والانتشار على مدى قرون من الزَّمن، ومثل هذا وذاك لأبي حيَّان الأندلسي ذي المؤلفات المتنوعة التي تشي بمؤلف لا يشق له غبار إذ كان فارسًا من فرسان العَرَبيَّة نحوها وصرفها ولغتها ذاعت كتبه، واشتهرت ولا توجد مكتبة عامَّة لمحبي اللُّغَة إلا والبحر يمدها، ويرتشف من ضربها.

وبإعادة النَّظر في الأمثلة المختارة نجد للطَّبري موقفين متباينين فقد بدا مقدِّمًا المَعْنَى على القاعِدَة النَّحويَّة ، ويعطي كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، ويعرض آراء النُّحَاة ، ويصطفي منها ما يخدم فهمه للمعنى المُرَاد، إلا أنه في مسألة منع عطف الاسم الظَّاهر على الضَّمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر ، لم يتعرض للمعنى بنقص أو تغيير ؛ لأنَّ فحوى الآية نصٌّ واضحٌ على المحافظة على الرَّحم، وقد كانت العربُ تعطف الرَّحم على الذَّات الإلهيَّة ، وممَّا جاء في صحيح البخاري:" فَأَرْسَلَتْ قُرَيْشٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُنَاشِدُهُ بِاللَّهِ وَالرَّحِمِ[1]". تنبيهًا لعنايتها بالأرحام، ومن كلام هؤلاء استُنبطت القَوَاعِد وجُرِّدت. ومع كل هذا رأينا الطَّبَرِيّ يتناول الموضوعَ بشكلٍ مختلفٍ عمَّا ألفناه، فتخلى عن الأدلَّة المسموعة عن العربِ، فعدَّ ما جاء من الشِّعر ضرورة، وأنكر قراءة حمزة ومجاهد السَّبعية[2]. هذا الموقف ترك تساؤلات عدَّة: هل اطمئنانه على سلامة المَعْنَى جعله لا يبالي بميله الغالب إلى المذهب الكوفي الذي لم يخالفه إلا في القليل النادر؟ هل يعقل أن يفعل هذا كله لنصرة قاعدة نحويَّة خلافية[3]؟ أم هي هفوة نحويَّة من هفوات الكبار التي تأتي على أقدارهم؟

أمَّا أبو حيَّان فقد انتصر للقاعدة النَّحويّة في بعض الأحيان لدرجة أنَّه راح يعدِّد كل الأوجه الممكنة، ويقلبها لئلا يحرك القَاعِدَة التي انتصر لها من مكانها، ومعلوم أن المَعْنَى - إن لم يتغير- يتلون مع كل شكل جديد من أشكال التَّحليل النَّحويّ، وقد تجلَّى ذلك في رفضه أَنْ تَكُوْنَ البَاء في "فأَنْزَلنا به" لابتداء الغَايَة المَكَانيَّة انطلاقا منْ قَاعِدَة عدم جَوَازِ التَّضمين في الحُرُوفِ الخلافيَّة، وَأجاز أن تَكُوْن ظرفية، فيتغير المَعْنَى، وأجاز أن يعود الضَّمِيْرُ عَلَى بلد ميت. أي: فأَنْزَلنا فيه الماءَ، لأنَّه أقربُ مذكورٍ، ويحسنُ عودُهُ إِلَيْه فلا يجعلُ لأبعد مذكورٍ، وَأجاز أن تَكُوْنَ سببيَّةً، فيتغير المَعْنَى، وأن يكون الضَّمِيْرُ عَائِدًا عَلَى السَّحاب. أو عَلَى المَصْدَر المَفْهُوْم من سُقناه. والتَّقديرُ بالسَّحاب أو بالسَّوق، ونعت الوجه الثَّالث بأنَّه ضعيفٌ؛ لأنَّه عَائِدٌ عَلَى غيرِ مذكورٍ مع وجُود المذكورِ وصلاحيته للعَوْدِ عليه، كل هذا لئلا يقول بالتَّضمين في الحروف تلك المسألة الخلافية.

كما ردَّ أبو حيَّان ما قاله بعضُ النُّحَاة: أنَّ الكافَ اسم بمعنى مثل في محلِّ رفعٍ صفةٌ للصِّيام في قوله تعالى "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَام كَمَا كُتِبَ ..." انطلاقا من قاعدة وجوبِ توافقِ النَّعتِ والمَنْعُوتِ في التَّعْرِيْفِ والتَّنكير، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى نَحْوٍ مِنْ هَذَا، وَأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ إِذَا كَانَتْ جِنْسِيَّةً جَازَ أَنْ يُوصَفَ مَصْحُوبُهَا بِالجُمْلة، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى: وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهارَ وَلَا يَقُومُ دَلِيلٌ عَلَى إِثْبَاتِ هَدْمِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّحويّونَ فقد تمسك بالقَاعِدَة ، ولم يلتفت إلى أَعَارِيْب غيره علما بأن المَعْنَى لا يختلف كثيرا بل يظل في دائرة فرض الصوم على المسلمين كما فرض على الأمم السابقة.

---

1 - البخاري، محمَّد بن إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيْم: الجامع المسند (صحِيْح البخاري)، تحْقِيْق: محمَّد زهير النَّاصر، دار طوق النَّجاة، ط (1)، 1422هـ،3: 193.

2 - لم يكن هذا الموقف من الطبري وحده فقد جاء في درة الغوَّاص: "قال أبو العباس الْمبرد (تـ 285هـ): لَو أَنِّي صليت خلف إِمَام، فَقَرَأَ بهَا لَقطعت صَلَاتي". الحريري، أبو محمَّد القاسم بن علي بن محمَّد بن عثمان: درة الغواص في أوهام الخوَاص، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط (1)، 1418ه، 1998م، ص 74. ولعل المبرد النَّحوي معذور إلى حد ما من الزَّاوية اللغوية؛ إذ لا يريد موافقة خصومه، ولو كانت حجتهم من السَّماع قوية، وربما تكون القضية مزاجيَّة أكثر منها علميَّة.

كان معظم أعلام المُفَسّرينَ أسرى النَّزعة النَّحويّة التي قادتهم إلى ما يشبه التَّناقض، يقول الطَّبَرِيّ: "وَإِنَّمَا اعْتَرَضْنَا بِمَا اعْتَرَضْنَا فِي ذَلِكَ مِنْ بَيَانِ وُجُوهِ إِعْرَابِهِ، وَإِنْ كَانَ قَصْدُنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ الْكَشْفَ عَنْ تَأْوِيلِ آيِ الْقُرْآنِ، لِمَا فِي اخْتِلَافِ وُجُوهِ إِعْرَابِ ذَلِكَ مِنَ اخْتِلَافِ وُجُوهِ تَأْوِيلِهِ، فَاضْطَرَّتْنَا الْحَاجَةُ إِلَى كَشْفِ وُجُوهِ إِعْرَابِهِ، لِتَنْكَشِفَ لِطَالِبِ تَأْوِيلِهِ وُجُوهُ تَأْوِيلِهِ عَلَى قَدْرِ اخْتِلَافِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي تَأْوِيلِهِ وَقِرَاءَتِهِ[1]". وفي نقله آراء النَّحويّين والمعربين ما يدلل على مخالفة هذا المنهج الذي ارتسمه لنفسه، وقد أنكر أبو حيَّان على زملائه من المُفَسّرينَ إكثارهم من النَّحو وعلله، فقال: "وَكَثِيرًا مَا يَشْحَنُ المُفَسّرون تَفَاسِيرَهُمْ مِنْ ذَلِكَ الإِعْرَاب، بِعِلَلِ النَّحْوِ وَدَلَائِلِ أُصُولِ الْفِقْهِ وَدَلَائِلِ أُصُولِ الدِّينِ، وَكُلُّ هَذَا مُقَرَّرٌ فِي تَآلِيفِ هَذِهِ العلوم، وإِنَّما يؤخذ ذلك مُسَلَّمًا فِي عِلْمِ التَّفْسِير دُونَ اسْتِدْلَالٍ عَلَيْهِ[2]". وهيهات أن تجد صفحة من تفسيره غير مشحونة بما حذر منه. من هنا "عاب العلماء على أبي حيَّان الأندلسيّ مبالغته في الصِّنَاعة النَّحويّة والتماس التَّخريجات والتأويلات الإعْرَابية للآيات القرآنية المُفَسِّرة[3]" .

المَصَادِر والمراجع:

❖ القُرآن الكَرِيْم. برواية حفص عن عاصم.

1. الأَخْفَش، سعيد بن مَسعدة: معاني القُرآن، تح: هدى مُحَمَّد قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (1)، 14411هـ 1990م.

2. الأزهري، خالد بن عبد الله: شرح التَّصريح عَلَى التَّوضيح، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط (1) 1422هـ، 2000م.

3. ابن الأنباري: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن مُحَمَّد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويّين البَصْرِيينَ والكُوْفيينَ، المكتبة العَصْرِية، ط (1) 1424هـ 2003م.

4. أوغدن وريتشاردز: معنى المَعْنَى (دراسة لأثر اللُّغَة في الفكر والعلم والرمزية) ترجمة: كيان أحمد يحيى، دار الكتاب الجديدة المتحدة (د ت).

5. البخاري، مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيْم: الجامع المسند (صحِيْح البخاري)، تح: مُحَمَّد زهير النَّاصر، دار طوق النَّجاة، ط (1)، 1422هـ.

6. البدر، بدر بن ناصر: اختيارات أبي حيان الأندلسي النَّحويّة في البحر المحيط، مكتبة الرشد، الرياض، 1420هـ، 2000م.

7. الجاسم، محمود حسن: القَاعِدَة النَّحويّة (تحليل ونقد)، دار الفكر، ط (1)، 1428هـ، 2007م.

8. الجرجاني، علي بن محمد: التَّعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (1)، 1403هـ، 1983م.

9. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف: النَّشر في القِرَاءَات العشر، تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى (د ت).

10. ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م.

11. الحريري، أبو محمد القاسم بن عثمان: درة الغواص في أوهام الخواص، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط (1)، 1418ه، 1998م.

1 - جامع البيان، 1: 184.
2 - البحر المحيط، 1: 13.
3 - دراسة الطبري للمعنى، 331.

12. حسن، عباس: النحو الوافي، دار المعارف، ط (15)، (د ت).
13. الحموز، عبد الفتاح أحمد: التأويل النَّحويّ في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، (د ت).

14. أبو حيَّان: محمد بن يوسف: البحر المحيط في التَّفْسِير، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ط (1): 1420 هـ،

15. الذَّهبي، مُحَمَّد حسين: التَّفْسِير والمُفَسِّرونَ، مكتبة وهبة، ط (7)، 2000م.

16. الرَّازي، محمد بن عمر بن الحسن التيمي: مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د ت).

17. الزَّجَّاج، أبو إسحق إبْرَاهِيْم بن السري بن سهل: معاني القُرآن وإعرابه، تحْقِيْق وشرح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط (1) 1408هـ، 1988م.

18. الزِّر كلي، خير الدين: الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرِّجال والنِّسَاء من العَرَب والمستعربين والمستشرقين)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط (15).

19. الزَّمخشَريّ، محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق التنـزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأوِيْل، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العَرَبي، بيروت، ط (1)، 1417هـ 1997م.

20. سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: عبد السَّلام هَارُون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (3)، 1408 هـ، 1988 م.

21. الصَّبّان، مُحَمَّد بن علي: حاشية الصّبان عَلَى الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (1)، 1417هـ 1997م.

22. الطَّبَرِيّ، مُحَمَّد بن جرير: جامع البَيَان في تأويل القُرآن، تح: محمود مُحَمَّد شاكر، راجع أحاديثه: أحمد مُحَمَّد شاكر، مؤسسة الرِّسَالَة، ط (1) 1420هـ 2000م.

23. ابن عَطيَّة، أبو مُحَمَّد عبد الحق بن غالب: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السَّلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (1)، 1422هـ، 2001م.

24. ابن عقِيْل، عبد الله بن عبد الرحمن العقِيْلي، شرح ابن عقِيْل عَلَى ألفية ابن مالك، دار الفكر للطَّبَاعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1424هـ.

25. العُكبريّ، أبو البَقَاء العُكبريّ محب الدين عبدا لله بن الحسين: التِّبيان في إعراب القُرآن، دار الفكر للطَّبَاعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط (1)1418هـ 1997م.

26. الفَرَّاء، يحيى بن زياد: معاني القُرآن، تح: مُحَمَّد النجار وأحمد نجاتي، عالم الكتب، ط (3)، بيروت 1403هـ، 1983م.

27. القُرْطُبيّ، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد: الجامع لأحكام القُرآن، تح: أحمد البردُوْنَي، وإبْرَاهِيْم أطفيش، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط (2)، 1384هـ، 1964م.

28. القيسيّ، أبو مُحَمَّد مكيّ بن أبي طالب: مُشكل إعرابِ القُرْآن، تح حاتم الضَّامن، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوت، لُبْنَان، ط (2) 1405 هـ.

29. المالكي، محمد: دراسة الطَّبَرِيّ للمعنى من خلال تفسيره: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية (د ت).
30. ابن مجاهد: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد: كتاب السبعة في القِرَاءَات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط (2) 1400هـ.

31. ابن منظور، مُحَمَّد بن مكرم: لسان العَرَب، دار صادر، ط (3)، بيروت، لبنان، 1994م.

32. ناصف، مصطفى: نظرية المَعْنَى في النقد العربي، دار الأندلس، ط (2)، 1981م.

33. ابن هشام الأَنْصَارِي، جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأَعَارِيب، تح: مازن المبارك، ومُحَمَّد علي حمد الله، دار الفكر بدمشق، ط (6)، 1985م.

المجلات والدوريات:

1. مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، العددان 169- 170، صيف 2023م.
2. مجلة جامعة أم القرى، ج17، العدد 1425،32هـ.
3. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد (24)، العدد الثاني، حزيران، 2017م.

The grammatical analysis of al-Tabari and Abu Hayyan between the meaning and the grammatical rule

Abstract

The research is based on investigating some forms of conflict between meaning and grammatical artifacts of al-Tabari and Abu Hayyan al-Andalusi, who took grammar as a tool for understanding the semantic dimensions and purposes of the verses of the Holy Quran. The research included an introduction that defined the meaning and the grammatical rule, and confirmed the dependence of the rule on the meaning, especially in the field of interpretation fraught with sanctity, and about it judgments are issued in all fields of life, and showed the importance and novelty of the research, its methodology, and the most important studies in this field.

The research selected models for the argument between the meaning and the grammatical rule in the syntax of these two commentators, and the meaning was first in their analytical work, followed by the grammatical rule that protects and supports it, and it may be intended for its own sake, so you see the grammatical disagreement at its most severe in the books of Interpretation contrary to what they pledged to be limited to what is It is necessary in terms of grammar to serve the meaning, and the research ended with the sources and references from which its material was selected.

Keywords: meaning - grammatical base - parsing.